

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ٢٣/١٠/١٩٩٧

ملخص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

ملخص أعمال الدورة



Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/11
11 February 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

التدابير الخاصة بتعزيز دور البرنامج في أفقر البلدان

(القرار: ١٩٩٧/م ت.١/٣)

- ١- نوّه المجلس مجددا بأهمية بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من موارد البرنامج الإنمائية لأقل البلدان نموا وما لا يقل عن ٩٠ في المائة لأقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وأشار المجلس أيضا إلى أن هناك أعدادا كبيرة من الناس يعيشون في جيوب الفقر في بلدان ليست من أقل البلدان نموا أو من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وأكد المجلس على أن المعونة الغذائية تكون أكثر فعالية في الحالات التي يكون للدول التي تتلقاها سياسات للنهوض بالأمن الغذائي.
- ٢- وساند البرنامج بشدة في بناء القدرات الوطنية لتنفيذ برامج المساعدات الغذائية تنفيذًا فعّالًا. إن المزيد من التحليل الشامل لمساهمة الشركاء وتكلفتهم من شأنه أن يعين في فحص القدرات المطلوبة وفي تحديد الشركاء المناسبين.
- ٣- أكد المجلس على أهمية العمل في ارتباط وثيق مع سائر منظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية. وستقدم وثيقة بالسياسات العامة للعمل مع المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، وستبين هذه الوثيقة آفاق التشراك الفعال.
- ٤- وأيد المجلس التوسع في استخدام صناديق الأغذية ودعم الخدمات والبنى الأساسية العامة الرئيسية، مع الانتباه إلى الحاجة لإنهاء التدريجي لخدمات البرنامج. ويبغي أن يطبق ذلك على أساس انتقائي وأن يتم رصد النتائج بدقة.
- ٥- وأبانت الأمانة أن الرقم المخصص لأقل البلدان نموا من موارد البرنامج للتنمية لعام ١٩٩٨ هو ٥٥ في المائة من تلك الموارد.

تقديم العون للأممهات والأطفال في الأعمار الحرجة من حياتهم

(القرار: ١٩٩٧/م ت.٢/٣)

- ٦- أشار المجلس إلى أن الوثيقة تنسجم تماما مع الأولويات الاستراتيجية للبرنامج.
- ٧- وأكد المجلس أهمية العمل في شراكة مع منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية لتوفير تغذية تكميلية للأطفال ولأمهات. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن الإطار الجديد لمساعدات الأمم المتحدة الإنمائية من شأنه أن يلعب دورا مهما في تأمين مشروعات التغذية الإضافية التي يدعمها البرنامج مرتبطة ارتباطا جيدا بالصحة والتغذية والتربية وغيرها من الأنشطة الأخرى ذات الصلة. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى قدر من المرونة تمكن البرنامج من تقديم عون محدود غير غذائي.



- ٨- من شأن التعاون بين منظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية والتنسيق مع الحكومات المتلقية للمساعدات أن يساعد في تحديد وتقدير احتياجات المناطق والمجموعات الضعيفة التي تحتاج للعون. وسيكون تقدير احتياجات الأمهات المعرضات للخطر والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والمساعدات الملائمة التي يقدمها البرنامج للتغذية التكميلية جزءاً أساسياً من تحليل الاستراتيجيات الذي يطلع به البرنامج في البلدان المختلفة في المستقبل. وسيأخذ تحديد الأمهات الضعيفة والأطفال ذوي الأولوية في المساعدات مسألة فعالية التكاليف في حسابه. وستتجه تدخلات التغذية التكميلية، بسبب شح الموارد، على وجه الخصوص إلى الأمهات والأطفال في أقل البلدان نمواً.
- ٩- ينبغي تقدير مدة مساعدات البرنامج لبرامج التغذية التكميلية بعناية. وينبغي وضع سياسات للانسحاب من هذه الأنشطة تقوم على مؤشرات مثل نسبة الوفيات ومعدلات النمو الاقتصادي والتقدير المنتظم للقدرات الوطنية للبلدان في تحمل مسؤولية هذه الأنشطة بشكل تدريجي على المستوى المالي وغيره.
- ١٠- ينبغي أن تكمل أنشطة التغذية التكميلية بتدابير لرفع الأمن الغذائي الأسري الشامل بقدر الإمكان.
- ١١- أشارت الأمانة إلى أن الوثيقة تتسق مع التزامات "المؤتمر العالمي للتغذية" لعام ١٩٩٢، و"مؤتمر القمة العالمي للأغذية" لعام ١٩٩٦، لتمكين الجميع من الحصول على الغذاء المناسب والسليم في جميع الأوقات.
- ١٢- وتبعاً للسياسات والمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة سيقوم البرنامج بإعداد مبادئ توجيهية تبين قضايا رئيسية تشمل الاستخدام الأمثل للأغذية المقواة، والإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة المناسبة حيثما أمكن، والتدابير الكفيلة بتشجيع الرضاة الطبيعية، والترتيبات الخاصة بقياس فعالية عنصر التغذية التكميلية، والآليات التي تتيح التعرف على نتائج تلك الأنشطة. ضماناً للاستفادة من خبرة البرنامج.

متابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

(القرار: ١٩٩٧/م ت. ٣/٣)

- ١٣- أخذ المجلس علماً بالتقرير المتعلق بمتابعة تنفيذ خطة عمل "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" (الوثيقة WFP/EB.3/97/3-C). ووجد المجلس أن الشكل الذي صيغ فيه التقرير عن متابعة البرنامج لخطة العمل، الذي سيقدّم إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ويغطي الفترة الممتدة حتى نهاية ١٩٩٧، يعد شكلاً مناسباً.
- ١٤- وأكد المجلس أن للبرنامج دوراً مهماً يؤديه في تنفيذ خطة العمل، ونوه بأهمية التعاون في هذا الجهد بين منظمات الأمم المتحدة الثلاث التي توجد مقرها في روما. ولاحظ المجلس أن البرنامج لن يستطيع أن يؤدي هذا الدور بصورة ناجحة إلا إذا توافرت له الموارد الكافية. وسوف تسعى الأمانة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإصدار وثيقة مشتركة عن كيفية تحسين علاقات العمل بين المنظمات الثلاث.
- ١٥- وتشمل جوانب خطة العمل التي ينبغي للبرنامج أن يوليها العناية على سبيل الأولوية، التركيز على أكثر السكان فقراً في أشد البلدان احتياجاً، ومعالجة المشكلات التغذوية للأمهات والأطفال، والمساواة بين الجنسين، واستقطاب الدعم لصالح الأمن الغذائي للفقراء الجوعى.



ميزانية الفترة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (القرار: ١٩٩٧/م.ت.٤/٣)

- ١٦- قدمت المديرية التنفيذية للمجلس الميزانية المقترحة للفترة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وأشارت إلى أن الميزانية: (أ) مرنة ومرتبطة بحجم العمليات - ٤,٤ مليون طن، كما هو مبين في الخطة الاستراتيجية والمالية ١٩٩٨ - ٢٠٠١، (ب) هذه الميزانية هي أول ميزانية للبرنامج تعد بعد تطبيق خطة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، (ج) مقدمة وفقا للنموذج الموحد المطبق في منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ١٧- عدت المديرية التنفيذية التدابير التي اتخذت لتحقيق فعالية التكاليف بغرض تحقيق تخفيض في ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩. ومن حيث القيمة، تصل الميزانية المقترحة إلى (٤٤٤ ٢١٤ مليون دولار) أي بنسبة ٨٧ في المائة من ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧، بادخار يبلغ مجموعه ٢٩ مليون دولار.
- ١٨- قدم مدير قسم المالية عرضا لاسترداد معدلات التكاليف غير المباشرة وعن استخدام إيرادات سعر الفائدة. وذكر بأن الأمانة كانت قد أوصت سابقا بأن يعتمد المجلس المعدلات التي اقترحها المستشارون الذي أعدوا الدراسة وأن تقدم الأمانة للمجلس للفترة المالية القادمة معدلات مختلفة لينظر فيها.
- ١٩- رحب العديد من المندوبين بالمجهودات التي بذلتها الأمانة للاستجابة لطلبات تخفيض الميزانية، واقترحوا إجازة الميزانية بعد تضمين جميع المقترحات بشأنها، وطلب بعض المندوبين إيراد المزيد من المعلومات بشأن الآتي: (أ) مستوى الميزانية وتمويلها؛ (ب) استخدام إيرادات سعر الفائدة؛ (ج) مستوى استرداد معدلات التكاليف غير المباشرة، خصوصا ما يتعلق بزيادتها بالنسبة للتنمية؛ (د) الوفورات التي تحققت حتى الآن وضرورة البحث عن تحقيق وفورات إضافية؛ (هـ) برنامج تحسين الإدارة المالية؛ (و) المباني الجديدة لمقر البرنامج؛ (ز) استخدام احتياطي التشغيل؛ (ح) نفقات تسيير المكاتب في البلدان المانحة؛ (ط) الجهود لجمع مساهمات الحكومة لتغطية تكاليف التشغيل المحلية؛ (ي) التوظيف والدرجات الوظيفية؛ (ك) ترفيع الوظائف؛ (ل) مستقبل برامج التنمية مع التركيز المتواصل للبرنامج على عمليات الطوارئ.
- ٢٠- أشارت المديرية التنفيذية في ردها على الأسئلة التي طرحها المجلس، إلى أن الأمانة ملتزمة على القيام بجهد حثيث وشامل لخفض معدلات التكاليف غير المباشرة لفئة التنمية. وكانت الأمانة قد درست أسباب ارتفاع هذه المعدلات بغرض جعل عملية تخصيص الميزانية لفئة التنمية أكثر إحكاما. وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن تكلفة تسيير مكتب للبرنامج في واشنطن تعتبر منخفضة نسبيا لأن البرنامج يعتمد التشارك في المباني التي تأوي مكتب منظمة الأغذية والزراعة في واشنطن. وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن البرنامج يسعى للتعريف بنفسه في اليابان حتى يتمكن من استقطاب مساهمات من القطاع الخاص. وعن موضوع الدرجات الوظيفية، أكدت المديرية التنفيذية أن التكلفة اللازمة لترقية الوظائف المطلوب ترفيعها طفيف للغاية وأن البرنامج، مقارنا بغيره من المنظمات، ليس متقلا بالوظائف العليا. فيما يتعلق بمسألة انتقال مقر البرنامج إلى مبان جديدة، أوضحت المديرية التنفيذية أن تكاليف هذا الانتقال ليست مضمنة في ميزانية دعم البرامج والإدارة وأن هذه التكاليف ستكون ٦,٥ مليون دولار وليس ١٠ ملايين دولار وفقا للتقدير الأولي، وذكرت المديرية التنفيذية أن المجلس التنفيذي كان قد طلب من البرنامج الانتقال من مباني المقر الحالي في بداية عام ١٩٩٨، كما ذكرت بأنه تبعا لاتفاقية المقر ستتكفل الحكومة المضيفة بكل تكاليف الانتقال. وأعطت المديرية التنفيذية المزيد من التفاصيل عن توزيع التكاليف في الحساب العام: النقل الداخلي والتخزين والمناولة، وعن استخدام إيرادات سعر الفائدة، وميزانية دعم البرامج والإدارة للطن الواحد ونفقات المكاتب القطرية.



٢١- وقدم مدير قسم المالية معلومات عن تطبيق برنامج تحسين الإدارة المالية تقديرات الميزانية ذات الصلة. وأوضح أن تقدير الميزانية بـ ١٨ مليون دولار كانت تقديراً أولياً وضع في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الوقت، تم تطوير خطة مفصلة لاستراتيجية نظم المعلومات وأن مدى برنامج تحسين الإدارة المالية قد اتسع. فقد صار يغطي جوانب أخرى ويتوقع أن يستمر وضعه موضع التنفيذ لأكثر من ثلاث سنوات، ويضاف إلى ذلك، أن تقديرات أكثر دقة للتكاليف قد وضعت. ويقدم البرنامج تقاريراً ربع سنوية للمجلس عن برنامج تحسين الإدارة المالية، ويعقد اجتماعات تنويرية للجهات المانحة كما هو مقرر. أما عن استعمال ميزانية دعم البرامج والإدارة في تمويل برنامج تحسين الإدارة المالية فذلك استجابة لطلب الجهات المانحة التي اقترحت أن يستخدم البرنامج جزءاً من موارده لدعم برنامج تحسين الإدارة المالية. ولقد تم توفير ذلك عن طريق إجازة تحويل من الموارد العامة للبرنامج.

٢٢- ولقد قدمت المديرية التنفيذية المزيد من التفاصيل عن الآتي: (أ) نسبة الميزانية والموارد المخصصة لأنشطة البرنامج في أمريكا اللاتينية، (ب) لا مركزية التكاليف المشتركة؛ (ج) التغييرات التنظيمية؛ (د) إصلاح الأمم المتحدة؛ (هـ) مكاتب البرنامج لدى البلدان المانحة؛ (و) موافقة الحكومة السويسرية على تحمل نفقات مكتب البرنامج في جنيف؛ (ز) المزيد من جهود التعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ (ح) المساهمات النقدية للحكومات؛ (ط) عدد الموظفين مقارنة بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ي) برنامج تحسين الإدارة المالية؛ (ك) تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

٢٣- وردا على طلبات بعض الجهات المانحة للمزيد من الوفورات كررت المديرية التنفيذية بأن البرنامج قد بدأ في الفترات المالية الأخيرة اتخاذ تدابير لتحقيق الوفورات. وعن مسألة المزيد من التخفيض في ميزانية دعم البرامج والإدارة أكدت المديرية التنفيذية على أن البرنامج بصدد تقييم بعض القضايا المهمة مثل معرفة ما إذا كان البرنامج يعتبر منظمة تدار بشكل حسن، وأنها تؤدي رسالتها كما ينبغي، وأنها ذات فعالية في تنفيذ أنشطتها، وأنها توصل الغذاء في الوقت المناسب لمن هم في أشد الحاجة إليه، ولمعرفة ما إذا كان البرنامج يؤدي عملية الرصد والإبلاغ عن توزيع الأغذية بشكل جيد، وعن مدى استجابة البرنامج لشواغل الجهات المانحة.

٢٤- وعن طلب المجلس للمزيد من التخفيض في ميزانية دعم البرامج والإدارة اقترحت المديرية التنفيذية على المجلس إجازة ميزانية الفترة المالية البالغة ٢٠٦ ملايين دولار، على أن يتم هذا التخفيض عن طريق إعادة تصنيف بعض النفقات بدلاً من اعتبارها جزءاً من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

٢٥- طرح بعض المندوبين المزيد من التساؤلات عن المبادرات التي اتخذت لتحقيق الوفورات، وعن تحويل النفقات إلى تكاليف الدعم المباشرة، وزيادة التكاليف المكتتبه، وبرنامج تحسين الإدارة المالية. ولقد قدمت المديرية التنفيذية ومدير قسم المالية المزيد من المعلومات عن هاته الموضوعات.

٢٦- بعض مناقشات مطولة بشأن الميزانية اقترحت المديرية التنفيذية ميزانية معدلة تبلغ ٢٠٥ ملايين دولار للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩. وللاكتفاء بهذه الميزانية بدلاً عن الميزانية البالغة ٢١٦,٩ مليون دولار التي اقترحت للفترة المالية على البرنامج أن ينظر في إيجاد وسائل لتخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بمقدار ٤,٥ مليون دولار وتحويل مبلغ ٧,٤ مليون من النفقات المبرمجة إلى تكاليف الدعم المباشرة. ولقد أجزت ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ٢٠٥ ملايين دولار. وعبر بعض المندوبين عن قلقهم من أن يؤثر هذا الخفض سلباً في فعالية عمليات البرنامج.



تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية: النظام المالي المعدل للبرنامج

(القرار: ١٩٩٧/م ت.٥/٣)

٢٧- نظر المجلس في تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية المكافئة بتعديل النظام المالي للبرنامج (الوثيقة WFP/EB.3/97/4-B).

٢٨- اقترح أحد المندوبين إدخال التعديلات الثلاثة التالية على النص المقترح للنظام المالي:

(أ) المادة الثانية-٢ من النظام المالي: إضافة: عبارة "اللائحة المالية" بعد عبارة "النظام المالي".

(ب) المادة الثامنة-٢ من النظام المالي: إضافة "توضع البرامج القطرية والمشروعات والأشكال الأخرى من المساعدات، وتجاز وتنفذ وفقا للنظام الأساسي واللائحة العامة، التي تشمل على وجه الخصوص المادة الثالثة، والمادة السابعة-٧، والمادة العاشرة-٥ من النظام الأساسي.

(ج) على البرنامج أن يسعى على وجه خاص لتعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة بغية الاستفادة من خبرات تلك المنظمة في مجالي الأغذية والزراعة وتجنب التكرار، وإقامة خدمات مشتركة وإقامة أنشطة مشتركة في الميدان عندما يكون ذلك ممكنا.

٢٩- "بعد مناقشة التعديلات المقترحة، ولتجنب فتح النقاش من جديد بشأن هذا الأمر، واتباعا لرأي المستشار القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة، تم سحب التعديلات المقترحة. وسحب هذه المقترحات رهين بإدراجها كما ترد في الفقرة ٢٨ أعلاه، حيث يلفت النظر على وجه الخصوص إلى الاقتراح الثالث الذي يركز على علاقات العمل والوطيدة مع منظمة الأغذية والزراعة بغية تفادي الإزدواجية وللنهوض بالتنسيق".

٣٠- اقترح أحد المندوبين أن يراجع استخدام الائتمان وفوائد أسعار الفائدة عند مراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الاجل المزمع إجراءه، وقد يرغب المجلس في وضع سياسة لهذا الأمر وفقا لما تتمخض عنه عملية المراجعة.

٣١- أجاز نص النظام المالي بالصيغة التي قدمتها جماعة العمل. وأشاد المجلس بمجهودات أعضاء جماعة العمل ورئيسها بأمانة البرنامج.

تقارير التقييم (القرار: ١٩٩٧/م ت.٩/٣)

٣٢- الإغاثة وعمليات ما بعد الطوارئ في أنغولا: بعثة تقييم مشتركة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر (المشروع أنغولا ٥٦٠٢): نظر المجلس في تقرير بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر عن الإغاثة وعمليات ما بعد الطوارئ في أنغولا، واعتمد نتائجه بصفة عامة. وأشاد عدد من المندوبين بالجهد المشترك للبرنامج والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر في هذه العملية



الناجحة. ينبغي على البرنامج أن يطلع المنظمات غير الحكومية عن وضع موارده الاستراتيجية وموارده المتوافرة حالياً حتى يساعدها في وضع برامجها لأنشطة إعادة التعمير.

٣٣- الدراسة المرحلية عن قدرات البرنامج الجديدة على الاستجابة لأزمة منطقة البحيرات الكبرى: عند النظر في الدراسة المرحلية عن قدرات البرنامج الجديدة على الاستجابة لأزمة منطقة البحيرات الكبرى، أشاد المندوبون بالجهود الخارقة التي بذلها البرنامج لمواجهة هذه الأزمة. وأخذ المجلس علماً بالوسائل التكنولوجية وأنظمة الإدارة المبتكرة للبرنامج التي ساهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز الاستجابة على نطاق واسع للأزمة بصفة سريعة رغم بعض العوائق الأولية التي برزت في مضمار تدفق الأغذية. وقد طلب من البرنامج أن يلعب دوراً أكبر في تحديد أعداد اللاجئين الذين يستحقون تقديم مساعدات غذائية طارئة لهم.

٣٤- برنامج إعادة التأهيل (المشروع كمبوديا ٥٤٨٣). تمت الإشادة بالدور الإيجابي لمعونة البرنامج في مسار الإغاثة - إعادة التأهيل - التنمية باتباع استراتيجية تجمع بين الإغاثة وإعادة التأهيل. وأشير بصفة خاصة إلى الفوائد المحتملة للتعاون الوثيق بين البرنامج والجهات المانحة الأخرى. وفي ما يخص الخطط المتعلقة بمعونة البرنامج في المستقبل، أبلغت الأمانة المجلس بعدم إمكان مواصلة البرنامج القطري المخطط له وذلك بسبب الأوضاع السائدة في الوقت الراهن. ولذلك ينبغي، في الوقت الراهن، مواصلة العمل بمنهاج عمليات النازحين واللاجئين الممتدة.

٣٥- تأهيل وتعليق السدود البحرية في فيتنام (المشروع فيتنام ٤٦١٧): رغم الاعتراف بأن أداء المشروع ٤٦١٢ كان إيجابياً بصفة عامة، فإن بعض المندوبين أكدوا على الحاجة إلى توثيق عرى التعاون بين البرنامج ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين. وفي مضمار الحاجة إلى إجراء تحليل أكثر عمقاً لمبررات المعونة الغذائية، أكدت الأمانة للمجلس أن المزايا النسبية للمعونة الغذائية تشكل موضوعاً ذا أهمية يحظى بالناية، لاسيما في مرحلة التقديرات، وبصفة خاصة في إقليم آسيا. وأقرت الأمانة ببروز بعض المشكلات في مضمار استبدال القمح بالأرز، وبأن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد عادت بالفائدة على المشروعات الأخرى المعانة من البرنامج في فيتنام.

٣٦- الدروس المستفادة من إسهام المعونة الغذائية في مراكز صحة الأمومة والطفولة: كيفية تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للنساء والأطفال: عبّر المجلس عن مساندته للمعونة التي يقدمها البرنامج للمجموعات الضعيفة. وفي ما يخص المشروع باكستان ٢٢٣٧، تم استنفات الانتباه إلى ضرورة تحقيق التعاون بين تحويل الدخل والقيمة الغذائية للحصص الغذائية التي يزود بها البرنامج المجموعات الضعيفة. وتم التشديد على ضرورة الإبقاء على مستوى أساسي من الإمدادات الغذائية والخدمات في حالات الطوارئ مراعاة لمعاناة السكان المعنيين.

مخطط الاستراتيجية القطرية لمالي (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٠)

٣٧- رحب المجلس بمخطط الاستراتيجية القطرية لمالي (الوثيقة WFP/EB.3/97/6/Add.2) وأخذ علماً مع الارتياح بالاستراتيجية الواردة فيه لدعمها لأولويات الحكومة، وأشاد عدد من المندوبين إلى أنه على الرغم من أن مالي قريبة من مرحلة الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي على المستوى القطري، هناك بعض المناطق الشمالية تعاني بشكل منتظم من انعدام الأمن الغذائي وتحتاج لمساعدات. وينبغي أن تهدف هذه المساعدات إلى زيادة إنتاج الغذاء عن طريق أنشطة "الغذاء مقابل العمل" خصوصاً في مجال استغلال المياه.



٣٨- وأشار المندوبون إلى أنه ينبغي عند إعداد البرنامج القطري الاهتمام بزيادة مستويات الأمن الغذائي وضرورة بناء مخزونات على المستويات المحلية والإقليمية بالإضافة إلى المخزونات القائمة على المستوى القطري. وعبر المندوبون عن ضرورة توجيه المساعدات إلى أكثر المجموعات والمناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي المزمّن في القطر وذلك، بالتعاون مع جهات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشروعات.

مخطط الاستراتيجية القطرية للنيجر (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١١)

٣٩- اعتمد المجلس مخطط الاستراتيجية القطرية للنيجر (الوثيقة 1: WFP/EB.3/97/6/Add.1)، وأوصى المجلس بأن يقدم البرنامج القطري مؤشرات عن وسائل محددة لتحسين إدارة المشروعات. وأشار إلى أن المشروع الإنمائي "كيتا" يعتبر ناجحاً لحد كبير، بسبب التعاون الممتاز بين إيطاليا ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. سعد المجلس وقامت بلدان مانحة أخرى باستهلال مشروعات شبيهة في أقاليم أخرى. وأشار المجلس إلى ضرورة إيجاد شركاء مؤهلين فنياً في مجالات الصحة والتربية وأنه ينبغي أن تعمل نظم الرصد والتقييم بشكل أفضل. وأحيط المجلس علماً بأن عملية المناقصة هي الإجراء المتبع وأن العطاء الفائز هو الذي يقدم أرخص الأسعار.

البرنامج القطري لمصر (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٢)

٤٠- رحّب المجلس بالبرنامج القطري لمصر وأخذ علماً بتركيزه على مناطق الفقر والفقر المدقع في مصر وإن تم ذلك في نطاق أضيق من ذي قبل. وأبدى مندوبان تحفظهما بشأن ملاءمة المعونة الغذائية في مصر. وأخذ المجلس علماً بأن البرنامج القطري يقوم على نهج المشاركة وأشاد بجهد البرنامج في مضمّن إعداد مؤشرات الرصد والتقييم الخاصة بالبرنامج القطري، وشدد على أهمية رصد وتحليل هذه المؤشرات القطرية على أساس مستمر. وأوضحت الأمانة جديّة الالتزام بالتمويل المشترك المتوقع لمختلف الأنشطة بما في ذلك التمويل من قبل الحكومة المصرية واستمرار ملاءمة المعونة الغذائية بالنظر إلى مستويات الدخل الفردي والوضع الغذائي المتسم بالعجز في مصر. وأبدى المجلس اهتمامه بالتدخل النموذجي في المناطق الحضرية نسبة لاستمرار تزايد الفقر في المدن.

البرامج القطرية – المشروع غانا (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٣)

٤١- عند مناقشة البرنامج القطري لغانا (الوثيقة 4: WFP/EB.3/97/7/Add.4) تبين أنه ينبغي أن يركز على عدد أقل من الأنشطة لزيادة تأثيره الإيجابي.

٤٢- كما أشار المندوبون إلى أن البرنامج القطري يسعى للتركيز على الفتيات والنساء وعلى أشد المناطق فقراً وأكثرها حرماناً في البلاد.



٤٣- وأشاد المجلس بالمنهاج القائم على المشاركة المرجح إتباعه في تنفيذ البرنامج القطري، وحث على شراء السلع الغذائية من الأسواق المحلية قدر المستطاع.

البرنامج القطري لهاييتي (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٤)

٤٤- رحب المجلس بالبرنامج القطري لهاييتي (الوثيقة WFP/EB.3/97/7/Add.3)، وحث الأمانة على إيلاء القدر اللازم من العناية إلى قدرة البلاد المحدودة على الاستيعاب وإلى الحاجة إلى التركيز على بناء القدرات. واقترح بعض المندوبين استكشاف فرص شراء المواد الغذائية من الأسواق المحلية وإمكانية تقديم الأموال النقدية بالإضافة إلى الأغذية.

البرنامج القطري لموريتانيا (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٥)

٤٥- رحب المجلس بالبرنامج القطري لموريتانيا (الوثيقة WFP/EB.3/97/7/Add.1) وبالمكونين الأساسيين فيه الذين يتعلقان بالتنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية التي تركز على الأمهات والبنات الصغار. وأيد المجلس توجيه المعونة على أساس جغرافي لأفقر ثماني أقاليم في موريتانيا. ولقد لفت المجلس الانتباه لضرورة التحلي بالمرونة لمقابلة احتياجات السكان الذين قد يضطروا للانتقال للمناطق المجاورة إذا تأثروا بالجفاف. ولقد أوصى المندوبون أيضا بنظام محكم للرصد والتقييم. وتعرض المجلس أيضا لخطة الانسحاب التدريجي من عنصر التغذية المدرسية عندما تسمح الظروف المحلية بذلك.

البرنامج القطري لموزمبيق (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٦)

٤٦- رحب المجلس بالبرنامج القطري لموزمبيق (الوثيقة WFP/EB.3/97/7/Add.7) وأيد خطة العمل الواردة فيه للتصدي لاحتياجات موزمبيق التي تزال في مرحلة إيلا من حرب أهلية دامت سبع سنوات. أثنى المندوبون، على عنصر الطوارئ في البرنامج القطري. وأشاروا إلى أنه على مساعدات البرنامج أن تلعب دورا رئيسيا في الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية. ولقد اقترح زيادة التركيز على الإنتاج المحلي. وعبر أحد المندوبين عن اغتباطه لاسهام البرنامج في تطوير الأسواق المحلية عن طريق شراء الحبوب، وعبر عن تحفظه على ما يمكن أن يحدث من إخلال بالسوق المحلية بسبب دعم النقل الداخلي للسلع المستوردة. وفي معرض الرد على هذه النقطة أكدت الأمانة لأعضاء المجلس أن البرنامج يلعب دورا في إيجاد أسعار تنافسية عن طريق العطاءات وأن ذلك لم يؤثر على آلية تحديد الأسعار في موزمبيق.



البرنامج القطري لليمن (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٧)

٤٧- أجاز المجلس البرنامج القطري لليمن (الوثيقة WFP/EB.3/97/7/Add.6) الذي لم يثر نقاش بصدده غير التعبير عن التأييد لما جاء فيه.

البرنامج القطري لزامبيا (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٨)

٤٨- عند مناقشة البرنامج القطري لزامبيا (الوثيقة WFP/EB.3/97/7/Add.5) عبر المندوبون عن قلقهم بسبب الوضع الغذائي الهش في زامبيا والاعتماد الكبير على الذرة وارتفاع مستوى الفقر في البلاد. وأشادوا بجهود الحكومة والتزامها بتحقيق الأمن الغذائي. ودعا المجلس الأمانة إلى دراسة إمكانية التوسع في إنتاج المحاصيل التي تقاوم الجفاف كالذرة الرفيعة والدخن. وأوصى المجلس بالاهتمام بوضع استراتيجية أساسية لتطوير الأسواق في زامبيا وإلى مسألة الأمن الغذائي الأسري وصلتها بموضوع العلاقة بين الفقر وقضايا الجنسين.

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها: المشروع غزة

والضفة الغربية ٥٤٧٤ (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/١٩)

٤٩- أعرب المجلس بالإجماع عن تأييده للمشروع (الوثيقة WFP/EB.3/97/8-A/Add.2) مشيراً إلى أن أنشطة البرنامج في غزة والضفة الغربية تدرج بصفة تامة في إطار الالتزام العام لمنظمة الأمم المتحدة بإعمار الأراضي الفلسطينية. وانصب النقاش على أوجه الشبه بين مشروع البرنامج وعمليات الطوارئ في سياق الظروف العصيبة التي يواجهها الفلسطينيون أثناء المرحلة الانتقالية نحو تسوية سلمية نهائية. واتفق المندوبون على أن دعم البرنامج لشبكات الأمان الاجتماعية أمر صائب، بصفة خاصة في ظل الأوضاع الصعبة السائدة في الأراضي الفلسطينية. ومع ذلك، أشار المجلس على الأمانة برصد تأثير عمليات البرنامج بدقة وإحكام وأوصى بأن يبذل البرنامج جهده لتضمين الشبكة الحالية للمنظمات غير الحكومية في المشروع. وألمح المجلس إلى أن قيام المندوبين بزيارة المشروع والاضطلاع على أنشطته من شأنها أن تمكنهم من فهم الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية بصورة أفضل. ووجه المجلس الشكر لوزير شؤون الأراضي على العرض الذي قدمته.



المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها: المشروع

هندوراس ٥٦٩١ (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/٢٠)

٥٠- عبر المجلس عن تأييده للمشروع هندوراس ٥٦٩١ - "تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بأوضاعها الصحية" (الوثيقة WFP/EB.3/97/8-A/Add.1).

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها: المشروع نيبال

٣٧١٨ (التوسع الأول) (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/٢١)

٥١- قدم المجلس دعمه للمشروع نيبال ٣٧١٨ (التوسع الأول) - "تقديم المساعدات للمدارس الابتدائية" (الوثيقة WFP/EB.3/97/8-A/ Add.3)، وأكد على ضرورة قيام حملة لتوعية الجمهور لتحسين نسبة قيد الفتيات في المدارس الابتدائية.

مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة المقدمة للمجلس ليجيزها مشروع

منطقة ليبيريا ٤٦٠٤ (التوسع السادس) (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/٢٢)

٥٢- ساند المجلس المشروع منطقة ليبيريا ٤٦٠٤ (التوسع السادس) - "المعونة الغذائية الموجهة لتوطين النازحين واللاجئين العائدين إلى ليبيريا واللاجئين الليبيريين في كل من غينيا وكوت ديفوار وغانا (الوثيقة WFP/EB.3/97/8-B/Add.1). واعتمد المجلس الاستراتيجيات التي وضعتها بعثات مشتركة سابقة اشترك فيها البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الرئيسية المشاركة في عمليات الإغاثة في ليبيريا وفي البلدان المستقبلية للاجئين. ولقد أكد المجلس على ضرورة أن يكون مدى المعونة الغذائية ومدتها مناسبين وأن تكون الأغذية متوافرة بكميات كافية. وينبغي أن تكون آليات التوزيع مرنة وتعادل بانتظام تبعاً للظروف المتغيرة. وأشار بعض المندوبين إلى أن المشروع بغض النظر عن حجمه فهو لا يشمل كل النازحين في ليبيريا أو كل مجموعات اللاجئين في المنطقة.

٥٣- وأشار المندوبون إلى ضرورة دعم تأهيل البنيات الأساسية وإلى أهمية أن توفر الجهات المانحة الموارد البشرية والمالية إلى جانب الأغذية. وينبغي رصد المستفيدين والمجموعات الضعيفة وإدارة الأغذية بشكل فعال لضمان الوصول إلى جميع من هم في حاجة للمساعدة وأن التكرار في العمل قد حصر في حده الأدنى. أوصى المجلس بإيفاد بعثات تقييم مشتركة دورياً أثناء فترة العملية لتكييف العمليات مع الظروف المتغيرة.



مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة المقدمة للمجلس ليجيزها -

المشروع نيبال ٥٣٢٤ (التوسع الثاني) (القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/٢٤)

٥٤- عند مناقشة المشروع نيبال ٥٣٢٤ (التوسع الثاني) - "تقديم المعونة الغذائية للاجئين من بهوتان في نيبال" (الوثيقة WFP/EB.3/97/8-B/Add.2)، أشاد المندوبون بالبرنامج لتنفيذه برنامجا ممتازا من حيث فعالية التكاليف لمساعدات اللاجئين من بهوتان في نيبال. وأشادوا أيضا باستعداد حكومة نيبال في توفير مساهمة نقدية للمشتريات المحلية من الأغذية. وأحيط المجلس علما بأنه لم يحرز تقدم بعد في المباحثات بين حكومة نيبال وحكومة بهوتان لإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. وأثنى المجلس على سياسة المشتريات المحلية وشجع على استمرارها. وأوصى المندوبون أيضا بالمزيد من مشاركة النساء في إدارة الأغذية.

مساعدات برنامج الأغذية العالمي للاجئين من الصحراء الغربية

(القرار: ١٩٩٧/م ت.٣/٢٣)

٥٥- عبر وفد الجزائر عند الإشارة إلى مشروع مساعدة اللاجئين من الصحراء الغربية عن أسفه لأن المشروع الجديد الذي أجازته المديرية التنفيذية قد غير المعطيات الخاصة باللاجئين من الفئات الضعيفة، وطلب أن يواصل البرنامج تقديم مساعداته حسب أرقام اللاجئين التي يقر بها الجميع.

٥٦- عبرت الأمانة عن أن البرنامج يأخذ في حسبانته أن هنالك ٨٠ ٠٠٠ لاجئ من الصحراء الغربية يستحقون المساعدة. وأبانت الأمانة أن البرنامج، أخذا في الحسبان المساعدات التي أعلنتها أو قدمتها جهات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف، قد ركز معوناته على أكثر المجموعات ضعفا. وأضافت الأمانة أن البرنامج سيزيد مساعداته متى تبين له أن مساعدات الجهات الأخرى غير كافية، وعبرت عن ضرورة توافر مراقبين في تندوف للإشراف على المعونة الغذائية.

٥٧- أخذ المجلس علما بمذكرة التوضيح التي قدمتها الأمانة وطلب تسجيل نص التوضيح في ملخص أعمال الدورة العادية الثالثة.

أي موضوعات أخرى: بيان من رئيس المجلس

٥٨- قرأ رئيس المجلس البيان التالي على المجلس:

"تحت بند "أي موضوعات أخرى"، كان مندوب إيطاليا يرغب في أخذ الكلمة. وبعد نقاش بيننا اتفقنا على أن أقرأ عليكم ما يلي، باسم رئيس المجلس، وما سيلي ليس موضوعا يتطلب من المجلس اتخاذ قرار أو توصية، ولكنه دعوة للتفكير.



إننا ندعو المجلس لإيجاد وسيلة أفضل تمكن الدول الأعضاء في البرنامج التي هي ليست عضوا في المجلس من المشاركة في أعمال المجلس عندما ترغب في تقديم مساهمة مباشرة أو الاشتراك في حل مشكلة أو موضوع يهم الجميع. إن طرق العمل الحالية لا تمكننا من إيجاد هذه الوسيلة فينبغي أن نجد حلا لذلك في المستقبل في الإطار الوفاقي الذي يميز عمل هذه المنظمة.

وإنني إذ أكرر هذا النداء أذكر بأنه دعوة للتفكير وليس للنقاش في هذه الدورة التي نختم بها العام، ولكم مني جزيل الشكر على حسن الاستماع".

